

## السياسة الخارجية العراقية تجاه ايران في عهد الرئيس روحاني

### Iraqi foreign policy towards Iran During the era of President Rouhani

ا.م.د. شيماء معروف فرحان

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية - الجامعة المستنصرية - العراق

Email: [shiemmafrhan@gmail.com](mailto:shiemmafrhan@gmail.com)

#### المخلص

يهتم البحث بدراسة السياسة الخارجية العراقية تجاه احد دول الجوار الاقليمي المهمة وهي ايران في عهد الرئيس روحاني ، حيث انصرف البحث الى تقديم رؤية لمفهوم السياسة الخارجية كاطار نظري للبحث بعد توضيح اهمية السياسة الخارجية لأي دولة كإحدى اهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ اهدافها في المجتمع الدولي، والتي تهدف الى تحديد سبل التواصل مع دول العالم الاخرى، من اجل تحقيق اهدافها، بالاعتماد على وسائل واساليب تسهل مهمة الوصول إلى الاهداف في ضوء امكانيات الدولة وقدرتها على التأثير وهذا ماتم تطبيقه في دراسة سياسة العراق الخارجية نحو ايران في ضوء ما متاح له من مصادر وامكانات القوة .

#### الكلمات الافتتاحية

السياسة الخارجية العراقية ، سياسة ايران الخارجية ، المكانة الاقليمية للعراق ، علاقاته الاقليمية ، مجالات التعاون

## **Iraqi foreign policy towards Iran During the era of President Rouhani**

Prof. Shaima Marouf Farhan

Iraq / Al-Mustansiriya University

Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies

### **Abstract**

The research is interested in studying the Iraqi foreign policy towards one of the important regional neighboring countries, which is Iran during the era of President Rouhani, where the research has devoted to presenting a vision of the concept of foreign policy as a theoretical framework for the research after clarifying the importance of foreign policy for any country as one of the most important activities of the state through which it works to implement its goals in society International, which aims to determine ways to communicate with other countries of the world, in order to achieve its goals, relying on ways and means to facilitate the task of reaching goals in light of the state's capabilities and its ability to influence and this is what has been applied in the study of Iraq's foreign policy towards Iran in Dou The available resources and capabilities for him.

### **Key words**

Iraqi foreign policy, Iran's foreign policy, the regional position of Iraq, its regional relations, areas of cooperation.

## المقدمة

تعد السياسة الخارجية إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، وتهدف السياسة الخارجية لبلد ما إلى تحديد سبل التواصل مع دول العالم الأخرى، من أجل تحقيق أهدافها، وتتعدد الأساليب والوسائل للوصول إلى الأهداف بحسب إمكانيات الدولة وقدرتها على التأثير.

ثمة مجموعة من القضايا تنال الأولوية لسير الدول في سياستها الخارجية، وهي تمثل الأهداف الحيوية: الأمن، حفظ الذات، والاكتفاء الاقتصادي، والنفوذ والهيبة ومحور السياسة الخارجية هو تقرير أفضل السبل التي يمكن اتخاذها لدفع هذه الأهداف إلى الأمام، وهي الأهداف التي تنصب عليها السياسة الخارجية لأي دولة. إذ تصاغ خيارات السياسة الخارجية على ضوء الموارد المتاحة، للوصول إلى الأهداف والخيارات المختارة. وفي بعض الأوقات تؤكد سياسة الدولة الخارجية على واحد أو أكثر من الأهداف هذه على حساب الأهداف الأخرى.

تأسيساً على ذلك وبقدر تعلق الأمر بالسياسة الخارجية العراقية فإنه لا يمكن استكمال بناء الدولة العراقية من دون أن يسعى العراق لبناء وإعادة تشكيل علاقاته الدولية وتحديد سياسته الخارجية، وفي هذا الإطار تأتي جهود الحكومة العراقية وخصوصاً وزارة الخارجية العراقية في رسم وصياغة سياسة العراق الخارجية.

وفي ظل نظام سياسي يرتكز على (ديمقراطية توافقية) تحكمها ديناميات متعددة غالباً ما تكون السياسة الخارجية سبباً للخلافات الداخلية بين الأطراف السياسية، بل إن الأصل في العراق هو الخلاف حول تصور المصالح الوطنية في إطار البيئة السياسية الدولية.

ووفقاً لما تقدم سيتم البحث في موضوع السياسة الخارجية العراقية تجاه إيران في عهد الرئيس روحاني بعد توضيح بعض النقاط المتعلقة بموضوع البحث وأهمها:

## اشكالية البحث

تتجسد الإشكالية الحقيقية التي تواجه الحكومة العراقية في هذا المجال، هو صعوبة وضع العراق في إطار سياسة خارجية ترتكز في أغلبها على مضامين المصلحة الوطنية المتفق عليها (أو المتوافق عليها) بين الأطراف السياسية في ظل وجود المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية العراقية.

## فرضية البحث

لا يمكن لصانع القرار السياسي والاستراتيجي في العراق إذا ما أراد بناء الدولة وتحقيق استقرارها وإعادة هيكلتها على الصعيد الإقليمي والدولي، أن يظل رهناً لواقع السياسة الداخلية وخلافاتها وتداخلاتها وإنما عليه الففز على الواقع الداخلي. فمتلماً أن للسياسة الداخلية تأثير في السياسة الخارجية، فإنه يمكن التخطيط لمنهاج عمل في السلوك الخارجي يسهم في استقرار الوضع في العراق وبناءه وإعمارهم ودعم المنظومة الأمنية وتسليحها والحد من العمليات الإرهابية التي تأتي مدعومة من خارج العراق.

## منهجية البحث

يعتمد البحث على أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي اهمها منهج التحليل النظمي ، والمنهج المقارن في بحث سياسة العراق الخارجية تجاه ايران .

## هيكلية البحث

ينقسم موضوع البحث الى النقاط الاتية

اولا/ المقدمة

ثانيا/ الاسس الدستورية والقانونية للسياسة الخارجية العراقية .

ثالثا/ ادوات السياسة الخارجية العراقية واهدافها بعد عام ٢٠٠٣ .

رابعا/ السياسة الخارجية العراقية تجاه ايران .

## ثانيا/ الاسس الدستورية والقانونية للسياسة الخارجية العراقية.

وفيما يتعلق بالعراق والسياسة الخارجية العراقية ، فإن التحول الديمقراطي في العراق اثر بشكل كبير على اهداف السياسة الخارجية العراقية وتوجهاتها فعند كتابة مسودة دستور جمهورية العراق عام ٢٠٠٥ كان هنالك حرصا على تضمينه موادا تؤكد استقلالية سياسة العراق الخارجية اذ جاء في المادة الثامنة منه " يرعى العراق مبادئ حسن الجوار ، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، ويسعى لحل النزاعات بالطرق السلمية ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية<sup>١</sup> . وبذلك شكل الدستور العراقي مرجع مهم من مراجع السياسة الخارجية في الدولة والدستور العراقي الحالي قائم على ثلاثة اسس هي الديمقراطية والتعددية والفيدالية. وقد جعل الدستور امور السياسة الخارجية من اختصاص السلطة المركزية او السلطة الاتحادية.

وقد حدد الدستور الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية. فالمادة الثالثة منه نصت على ان العراق (عضو مؤسس في الجامعة العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الاسلامي). ولهذا النص حل الدستور المسألة القومية كما اوجد حلاً لمسألة الدين الرسمي للدولة. وهكذا اصبحت السياسة الخارجية للدولة ملزمة بميثاق الجامعة العربية وبالعامل المشترك. كما انها ملزمة بالتضامن مع العالم الاسلامي.<sup>٢</sup>

وتعد المادة الثامنة من الدستور العمود الفقري للسياسة الخارجية للعراق. اذ انها تقضي بان العراق (يرعى مبادئ حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية<sup>٣</sup>

فمبدأ حسن الجوار هو من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الدولية. وهذا المبدأ مقتبس من ميثاق الأمم المتحدة ووارد في الكثير من دساتير الدول وهو من المبادئ المستقرة في القانون الدولي والعلاقات الدولية. كما ان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية هو أيضاً من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ مستقر في العلاقات الدولية ولا يوجد دستور دولة من الدول يسمح لحكومتها بالتدخل في الشؤون الداخلية للغير.

ونتيجة للحروب التي خاضها النظام السابق، فرض الدستور الجديد تسوية النزاعات بالطرق السلمية منعاً لتكرار المآسي التي مر بها العراق نتيجة تلك الحروب. ووسائل تسوية المنازعات سلمياً عديدة اشار اليها ميثاق الأمم المتحدة في المادة (٣٣). ولسنا هنا بصدد شرح هذه الوسائل. والمبدأ الاخر من مبادئ المادة الثامنة هو اقامة علاقات العراق مع الدول الاخرى على اساس المصالح المشتركة من دون التضحية بمصالحنا

ومما تضمنته هذه المادة مبدأ احترام التزاماتنا الدولية. والمقصود بالتزاماتنا الدولية جميع المعاهدات والمواثيق مع جميع الدول الاخرى والمنظمات الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الامن الدولي.

وتلتزم المادة السابعة من الدستور — ( محاربة كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي او التمهيد له او التحريض عليه). وبذلك اعد الدستور اية انتهاك لحقوق الانسان انتهاك للدستور ويستحق مرتكبه المسائلة القانونية.

وقد حرم الدستور استخدام اسلحة الدمار الشامل في علاقاتنا الدولية. وهذا الالتزام يتوافق مع التزامات العراق وفقاً لاتفاقياتنا الدولية التي التزم بها تجاه المجتمع الدولي. كما حرم الدستور استعمال الاراضي العراقية لتكون مقراً او ممراً او ساحة لنشاط الارهاب. ولم يغفل الدستور النص على حماية حقوق الانسان. ففي المواد ١٤-٢١ نص على حماية الحقوق المدنية والسياسية، وفي المادة ٢٢-٢٦ نص على حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>٥</sup>

ويعد البرنامج الحكومي المقدم الى مجلس النواب احد المراجع المهمة للسياسة الخارجية العراقية، وهذا البرنامج يتضمن عادة سياسة الحكومة في الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية. فعند مراجعة البرنامج الحكومي نجد فيه فقرات مهمة تتعلق بالسياسة الخارجية على ان يكون متوافقاً مع احكام الدستور. وهذا البرنامج يكون ملزم لجميع وزارات واجهزة الدولة ومن ضمنها وزارة الخارجية. فضلاً عن اهمية ما يصدر عن مجلس الوزراء من قرارات تمس علاقات العراق بالدول الاخرى. وهذه القرارات لا بد وان تكون ضمن احكام الدستور ايضاً. وميزة هذه القرارات انها توأكب التطورات على الساحة الدولية<sup>٦</sup>.

وتعد وزارة الخارجية من الفواعل المهمة والمباشرة في تسيير علاقات العراق الخارجية فوزارة الخارجية تقوم بدورين في ميدان العلاقات الدولية. الاول هو دورها الاساس في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة بصفتها الجهاز التنفيذي للسياسة الخارجية في كل الميادين. ولوزارة الخارجية دور اخر تمثل في تطوير وتغذية السياسة الخارجية بالمواقف المستجدة على الساحة الدولية، وتقدم الى مجلس الوزراء بمقترحات بهذا الخصوص. وهي بذلك تخلق او تسهم في خلق مواقف في السياسة الخارجية، ولكن دائماً ضمن حدود الدستور<sup>٧</sup>.

ويمكن ان نضيف مصدراً خامساً للسياسة الخارجية وهو الاتفاقيات الدولية، وخاصة الاتفاقيات الدولية العامة، اي الاتفاقيات التي تنطبق على المجتمع الدولي بصورة عامة كميثاق الامم المتحدة.

### ثالثاً/ السياسة الخارجية العراقية الأدوات .. الاهداف والمحددات والقيود بعد عام ٢٠٠٣

للسياسة الخارجية بطبيعة الحال بيئة متجددة تواكب الأحداث والتفاعلات التي يشهدها النظام العالمي على المستويات السياسية، والاستراتيجية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. عليه، يمكن القول بأن السياسة الخارجية للدول تتغير وتتكيف باستمرار مع التغييرات الخارجية والداخلية على حد سواء. وكلما تقاعست الدول في تكيف سياساتها الخارجية مع التغييرات البيئية المحيطة، كلما زادت الفجوة التي تفصلها عن العالم الخارجي، الأمر الذي يضيف سمة العزلة أو الشذوذ عما هو مألوف في إطار الجماعة الدولية. ويواكب عموماً علم العلاقات الدولية التغييرات التي تحدث على مستوى العلاقات الدولية، حيث تشير الأدبيات إلى بروز مدارس فكرية تصف وتحلل التغييرات التي تشهدها السياسات الخارجية لدول عالمنا المعاصر<sup>٨</sup>. فقد شهد النظام الدولي تغييرات ملحوظة على عدة مستويات، ومن أمثلة ذلك حدوث تغييرات على مستوى ميزان القوى، وتغييرات على مستوى الاتصالات والمعلومات " الثورة الرقمية"، وتغييرات على مستوى أطراف العلاقات الدولية، حيث يلاحظ بروز أطراف أخرى إلى جانب الدولة ومن ابرز الأمثلة على ذلك: المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والشركات عبر القومية، والرأي العام العالمي الامر الذي يشير الى أن بيئة السياسة الخارجية قد شهدت تغييرات ملحوظة على المستويات الجيو- سياسية، والاقتصادية، والمعلوماتية، حيث يلاحظ تعدد وتنوع هذه العوامل من حيث الكم والكيف معا.

### أدوات السياسة الخارجية

لقد واكب تغيير البيئة العالمية للسياسة الخارجية عموماً تغيير السياسات الخارجية للدول، حيث تبنت معظم الدول النامية سياسات عامة للإصلاح السياسي والاقتصادي. فلقد قامت الموجة الديمقراطية الثالثة في العديد من الدول النامية، بحيث انتشرت هذه الإصلاحات في آسيا، وأفريقيا، وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية. كما قامت الموجة الرابعة للديمقراطية بعد قيام ثورات الربيع العربي ونجاحها في كل من تونس ومصر وليبيا. وتبنت العديد من الدول أيضاً سياسات إصلاح اقتصادي، وتحولت من الاشتراكية إلى الخصخصة أو الاقتصاد الإسلامي<sup>٩</sup>. وواكب عملية تغيير البيئة العالمية للسياسة الخارجية عموماً قيام الدول بمختلف نظمها السياسية والاقتصادية بإعادة تقييم مصادر وإمكانيات وأدوات سياساتها الخارجية، حتى يمكنها مواكبة التغييرات في البيئة الخارجية المحيطة بها. فلا تستطيع دولة مها بلغت مواردها وإمكانياتها أن تنكفي على نفسها، وتعيش بالتالي في عزلة كاملة عن بقية الدول الأخرى.

وستعرض في هذا المحور عموماً إلى المصادر، والإمكانيات، والأدوات المناسبة للأتباع سياسة خارجية تتمشى إلى حد كبير والتغييرات التي شهدتها بيئة النظام العالمي الجديد.

وعموماً يمكننا تحديد ادوات السياسة الخارجية العراقية بالاتي<sup>١٠</sup>

- ١- إن السياسة الخارجية لأي دولة يجب أن تتمشى والموارد المتاحة التي تجسد عموماً الأبعاد التاريخية، والجغرافية، والبشرية
  - ٢- الإمكانيات المتاحة للسياسة الخارجية والتي يتم ترجمة الموارد المتاحة إلى إمكانيات وقدرات ذات طابع إجرائي
  - ٣- القوات المسلحة من حيث الكم والنوع.
  - ٤- قوة الاقتصاد الوطني وقطاع التجارة الخارجية. وما يدره على الدولة من عملات صعبة، فضلاً عن نجاح عملية التصنيع، وتطور القطاع الزراعي.
  - ٥- مستوى التقدم العلمي والتقني الذي تحققه الدولة.
  - ٦- وأخيراً توفر المهارات الدبلوماسية والقنصلية، والمهارات الاستخباراتية والمعلوماتية ومدى تنوع واستقلالية المجتمع المدني ووسائل الإعلام.
- أما عن أهداف السياسة الخارجية العراقية فيمكن تحديدها بتحقيق أمن البلاد والحفاظ على سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية ككيان مستقل في المجتمع الدولي والدفاع عن النظام الديمقراطي. ومكافحة الإرهاب. فضلاً عن دورها في حماية المصالح العراقية في الخارج وتحقيق الرفاه والتنمية<sup>١١</sup>. إلا أن تلك الأهداف يعترض تحقيقها مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، فالدبلوماسية العراقية عموماً تعاني من مشكلة تداخل الاختصاصات وعدم تحديد الأولويات، وهنا تدخل طريقة تشكيل السياسة العراقية عبر التوافقات بين الأطراف السياسية وليس على أساس فلسفة واضحة تتبناها الدولة، لذلك كان هناك الكثير من التقاطعات التي قادت إلى مواقف متعارضة، فقد تتبنى الحكومة ممثلة برئيس الوزراء موقفاً ما وبخلافه معه رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية. فإن هذا الخلل في الأداء السياسي وتضارب المصالح وتعدد مصادر القرار، كان له الأثر الواضح في ضعف الأداء وتواضع التأثير في النشاط السياسي الخارجي. فالخطاب السياسي الواضح والمتناسك لنظام الحكم هو الذي يحدد معالم السياسة الخارجية والداخلية في إطار فلسفة الدولة ورغبة الجميع في نهوض البلد وتطوره<sup>١٢</sup>.

كما أن الخطاب السياسي في العراق محكوم بطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وإذا ما ارتبكت هذه الأوضاع أو شابها القلق فإن ذلك ينعكس ارتباك الخطاب السياسي وضعف تأثيره في المقابل. فالحرص على تعزيز البناء الداخلي اجتماعياً واقتصادياً يعني أداء سياسياً أفضل في الداخل والخارج، وتجزئة الخطاب السياسي بحسب الولاءات الحزبية والفئوية والإقليمية قاد إلى تجزئة القرار السياسي الموجه نحو الخارج، مما يستدعي ضبط مسار العملية السياسية في الداخل وصولاً إلى فعل متماسك في الخارج<sup>١٣</sup>.

#### رابعاً / السياسة الخارجية العراقية تجاه إيران

أدى احتلال الولايات المتحدة للعراق إلى أن تعمد إيران إلى تطوير رؤية واضحة نسبياً لمصالحها الاستراتيجية في العراق، وإلى بناء قاعدة متينة ومتعددة الركائز اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وأمنياً وسياسياً، أتاحت لها أن تكون في وضع استراتيجي سهل عليها التأثير المباشر وغير المباشر في الواقع العراقي خدمة لتلك المصالح.

وبالمقابل اتاح للجانب العراقي سهوله الانفتاح على الجانب الأيراني نظرا لوجود مصالح مشتركة بين الطرفين تقتضي بناء علاقات جديدة مع ايران<sup>١٤</sup>.

ومما ساعد على ممارسة هذا التأثير جملة معطيات داخلية عراقية جعلت العراق يتجه نحو تدعيم سياسته الخارجية تجاه ايران . ومن بين هذه المعطيات:<sup>١٥</sup>

١- رغبة العراق في انهاء حالة العزلة التي فرضتها عليه قرارات مجلس الامن الدولي والعقوبات الدولية منذ تسعينات القرن الماضي . وتعد ايران في مقدمة الدول التي سعى العراق الى اعادة بناء الثقة وبناء علاقات جديدة معها ، كجزء من سياسة البحث عن متنفس،

بسبب ما يمر به من تناقضات داخلية متأنية من الوضع الاقتصادي المتراجع، والصراعات الداخلية على مراكز النفوذ ، فضلا عن الأزمة الأمنية العراقية رفعت مستويات التخوف من امتدادها إلى داخل إيران.

٢- تصاعد التحدي الأمني للحكومة العراقية إذ يقر الجميع بدور إيراني إقليمي فاعل في هذه المنطقة، ولا ينحصر هذه الدور فقط في التأثير السياسي، وإنما يشمل أبعاداً جيوبوليتيكية واستراتيجية بالإضافة إلى الأبعاد الثقافية والدينية. ويعتبر الدور الإيراني وتأثيره في الشرق الأوسط نتاج طبيعي لسياسة إيران الخارجية الرامية الى الحفاظ على مصالحها الحيوية المهمة في المنطقة .

٣- طبيعة التغييرات الاقليمية والدولية التي عصفت بالمنطقة والتي جعلت من المهم اعادة النظر في توزيع المهام والأدوار سيما الدور الإيراني في المنطقة .

وعموما يمكن توضيح المجالات التي يتم بها تحرك الطرفين تجاه بعضهما البعض الاخر بالاتي :-

### على المستوى الاقتصادي

حافظت إيران على علاقات تجارية واقتصادية مع العراق من أجل تحقيق مكاسب مالية وكسب النفوذ على جارتها. ووفقاً لبعض التقارير تشكل إيران أكبر شريك تجاري للعراق، حيث تشير الإحصائيات ان إجمالي حجم التجارة بين البلدين بلغ ١٢ مليار دولار في العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤. إلا أن الإحصائيات الرسمية الإيرانية تظهر أن إجمالي التجارة بلغ حوالي ٦ مليارات دولار في تلك الفترة، وجاءت غالبية هذا المبلغ من الصادرات الإيرانية إلى العراق. وتتكون الصادرات من الفواكه والخضار الطازجة والمواد الغذائية المصنعة ومواد البناء والأجهزة المنزلية الرخيصة والسيارات. كما ينشط المستثمرون الإيرانيون وشركات البناء في بغداد، وجنوب العراق، وكردستان.<sup>١٦</sup>

كما اكد الملحق التجاري الإيراني في العراق، محمد رضا زادة، أن قيمة إجمالي التبادل التجاري بين طهران وبغداد تبلغ ١٨ مليار دولار سنوياً، مشيراً إلى أن إجمالي صادرات السلع غير النفطية بين البلدين يناهز ستة مليارات دولار سنوياً.



وقال زادة، إن "إجمالي التبادل التجاري بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق يبلغ ١٨ مليار دولار سنوياً، وهذا النشاط التجاري الكبير بين البلدين يأتي في إطار التعاون التجاري والصناعي المشترك بين البلدين"<sup>١٧</sup>. وأضاف أن "قيمة صادرات السلع غير النفطية، والتي تصدرها طهران إلى العراق تبلغ ستة مليارات دولار سنوياً، ولدينا تعاون وتبادل في مجال المشتقات النفطية، لأن العراق في حاجة إلى المشتقات النفطية، وإيران تقوم بتوفير الحاجيات التي يطلبها العراق عبر المنافذ الحدودية المشتركة"<sup>١٨</sup>.

وأوضح أن "٨٠% من الخدمات التقنية والهندسية في العراق تقوم بها شركات إيرانية، وأن قيمة تلك الخدمات تبلغ ٤,٢ مليارات دولار، وأن السوق العراقية تعتبر من الأسواق المهمة لنا، لأنها سوق تجارية قوية، وتعتمد على ما يصدر لها من البضائع والمنتجات الغذائية".

وشدد على أن "التبادل التجاري العام الحالي بلغ نسبة متقدمة عن السنوات السابقة، وهذا دليل أن التجارة بين طهران وبغداد في تطور مستمر، ونتوقع تجاوز حجم الصادرات الإيرانية ٢٠ مليار دولار في الفترة المقبلة"<sup>١٩</sup>. كما وافق العراق وإيران على الاشتراك في إقامة المعارض الدولية والتجارية في البلدين، والسعي إلى التعاون المستمر بين الغرف التجارية والصناعية العراقية والإيرانية وفي جميع المحافظات، خصوصاً في المحافظات الحدودية بين البلدين، والتأكيد على أهمية دور الأسواق في المنافذ الحدودية، والعمل على تنمية النشاط التجاري فيها عبر توفير التجهيزات اللازمة لها".

كما وتمتلك إيران مكاتب ومراكز تجارية في العراق، وتشارك في أربعة معارض تجارية على الأقل تقام في بغداد والبصرة وأربيل، مع فتح معارض متخصصة دائمة وموقّعة للشركات الإيرانية المجازة من وزارة التجارة الإيرانية في مختلف المحافظات العراقية هذا العام، وعرض مباشر للصناعات الإيرانية في المحافظات العراقية لغرض التعريف بالصناعات التجارية الإيرانية في العراق"<sup>٢٠</sup>.

كما ناقش الطرفان موضوع توقيع ثلاث اتفاقيات جديدة تتعلق بالتعاون الجمركي، إلغاء الضرائب الجمركية والاستثمار في كل البلدين وفتح حواراً بين المسؤولين في البنك المركزي العراقي والإيراني لتعزيز العلاقات بينهما.

وبهذا الصدد قال المحلل الاقتصادي العراقي، حسين أحمد، في حديث إلى "العربي الجديد"، إن "التجارة بين العراق وإيران ارتفعت خلال الشهرين الأخيرين بسبب الأوضاع الأمنية السائدة في محافظة الأنبار، لأن التجار كانوا يعتمدون، بشكل كبير، على المنتجات القادمة من ميناء العقبة في الأردن، وتنقل عبر شاحنات نقل برية بين الجانبين، وسيطرة "داعش" على الحدود بين البلدين، ساهم في تحوّل عدد كبير من التجار إلى استيراد مواد تجارية ومواد غذائية من إيران عبر المنافذ الحدودية المشتركة في جنوب البلاد"<sup>٢١</sup>.

وأضاف أن "التاجر العراقي يبحث عن البضائع ذات الجودة والنوعية، والبضائع الإيرانية تسد حالياً حاجة السوق العراقية، ونسعى إلى التعويض عبر منفذ البصرة، إذ نستورد ما نريد من دول الجوار، وتصلنا إلى البصرة، ثم نقلها إلى العاصمة بغداد".

ورأى أن "سياسية إغراق السوق من قبل بعض التجار العراقيين سوف تساهم في تدمير الكثير من الصناعات المحلية، التي يعيش عليها أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة، لأن التجار يستوردون كل شيء حتى وإن كان ضد مصلحة التجارة العراقية".

ومما يلاحظ في هذا المجال على الرغم من الكثير من التحركات والجهود المبذولة لتوطيد العلاقات بين الجانبين في المجال الاقتصادي يبقى لهذا الموضوع العديد من الجوانب السلبية التي انعكست على الاقتصاد العراقي ذلك ان نمط العلاقة بين الطرفين في هذا المجال ليست بالعلاقة المتوازنة او المتكافئة بل هي علاقات غير متوازنة اثر سلبا في الاقتصاد العراقي مما يحتم على الجانب العراقي ضرورة اعادة رسم الخطط ودراسة الاولويات للنهوض بهذه العلاقة وجعلها اكثر توازنا<sup>٢٢</sup>.

### في المجال الثقافي

يحرص العراق على ضرورة بناء علاقات ثقافية مع إيران وإقامة صرح جديد للعلاقة بين البلدين في هذا المجال فالعراق بحاجة الى توثيق العلاقة مع الجمهورية الإسلامية لتمتع البلدين بمشتركات أساسية ومتنوعة منها ثقافية ودينية وتنوع اثني وكذلك الجيرة التي لا يمكن تغييرها ابداً الا ان تركة العهود السابقة كانت تشكل عائقاً لبناء علاقات مع الدول، الا ان الدبلوماسية العراقية تتطلع الى توسيع وتطوير وتوثيق هذه العلاقات، عبر ارسال الوفود التي تضم خبراء ومتقنين لإعادة ترتيب العلاقات من جديد<sup>٢٣</sup>.

من جانبه قال السفير الايراني لدى العراق إن "إيران تتطلع الى اقامة افضل العلاقات الثقافية مع العراق، ومن واجبنا ندعو تنشيط الحركة الثقافية بين البلدين على مختلف المستويات". وأضاف "حصلت موافقة إيران على افتتاح المركز الثقافي العراقي في طهران ومنتظر ترخيصكم بذلك وموافقكم بهذا الخصوص"، مبيناً ان "التعاون الثقافي مع العراق سيكون بصورة رسمية واكثر عمقاً وتطوراً".

### في المجال العسكري

تشهد العلاقات بين الحكومة العراقية وإيران تطورات متلاحقة يوماً بعد يوم، وتنشعب مع توافد الوفود وعقد الاتفاقيات لتشمل جوانب مختلفة في حياة البلدين. فمن الناحية الأمنية والعسكرية، تجري الاستعدادات في بغداد لعقد اجتماع أمني رفيع لقيادة من العراق وإيران وسوريا لمناقشة توسيع آفاق التعاون الأمني بين البلدان الثلاثة الذي بدأ منذ عام ٢٠٠٣<sup>٢٤</sup>.

وأكد رئيس مركز الأبحاث الاستراتيجية في مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران علي أكبر ولايتي أن إيران ستعمل على تطوير علاقاتها مع كل من سوريا والعراق.

ومن ناحية أخرى، صرّح مصدر عراقي مطلع، أن إيران سلمت قادة الحشد الشعبي في العراق ثلاث طائرات بدون طيار وأوفدت نحو ٩٠ مستشاراً عسكرياً من الحرس الثوري إلى قاعدة الحبانة العسكرية في الأنبار قبيل الاجتماع الأمني الثلاثي الذي سيعقد في بغداد بين وزراء داخلية إيران وسورية والعراق. وتقوم إيران،

وخاصة بعد ظهور تنظيم " داعش " في العراق، بتزويد العراق بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، ويكون تسليم السلاح وإرسال المستشارين .

## الخاتمة

انتهج العراق بعد عام ٢٠٠٣ سياسة خارجية تسعى لتحقيق تغييراً جذرياً للسياسة التي انتهجها النظام السابق الذي وضع العراق بأكثر من مأزق دولي من خلال سياساته المنغلقة والعدائية، وذلك من خلال الانفتاح على العالم بهدف ضمان عودة العراق الى وضعه الطبيعي ومكانته المرموقة في المجتمع الدولي، فقد سارت السياسة الخارجية لتحقيق ذلك الهدف باتجاهين متزامنين منذ عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا، عبر الحرص على استكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية الضامنة للخروج من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فضلاً عن توسيع الانفتاح الدبلوماسي العراقي حول العالم تأكيداً لتوجهاته السلمية الجديدة وتحقيقاً لمصالحه السياسية والاقتصادية، وفي هذا السياق سعى العراق وما يزال إلى حل جميع القضايا العالقة مع دول الجوار إجمالاً ، مع الحرص على تأسيس علاقات دبلوماسية متوازنة مع المجتمع الدولي شرقاً وغرباً وبصفة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد ان استكملت انسحابها العسكري نهاية ٢٠١١ ، في إطار اتفاق سحب القوات الأمريكية .

وفيما يتعلق بسياسة العراق الخارجية تجاه ايران فهناك عدة دوافع تستدعي اهتمام العراق بسياسته الخارجية تجاه ايران لعل من أهمها :

- وجود وضع داخلي موحد وورصين. فالمفاوض الدولي لا بد ان يكون مسنداً من نظام سياسي موحد وفعال وبدون ذلك لا يستطيع تحقيق الأهداف التي يتفاوض من اجلها، فالخلافات السياسية الداخلية تضعف المفاوض، وهذا ما يجعل على عاتق السياسيين كافة ان يتجنبوا الخلافات الحزبية الضيقة ويتفقوا على سياسة وطنية موحدة. فهذه الوحدة الوطنية هي أساس القوة في تنفيذ السياسة الخارجية وبالتالي الدفاع عن المصالح الوطنية. فالخلافات في المواقف السياسية هي صورة من صور الديمقراطية، إلا أن المبالغة فيها يضعف الموقف السياسي الخارجي للدولة ويضعف موقف المفاوض العراقي.

- لنجاح السياسة الخارجية لا بد من اتفاق المجتمع على خطوط عريضة لتحديد المصالح الوطنية العليا لتكون أهدافاً لنشاط السياسة الخارجية وفي الدفاع عنها.

- الشرط الثالث لنجاح السياسة الخارجية هو الاستمرارية والمرونة، فعندما نضع سياسة خارجية ثابتة لمرحلة من المراحل ونسير على نهج تلك السياسة بشكل منظم وندافع عنها في الأوساط الدولية كلها بصورة مستمرة نضمن بذلك نجاح تلك السياسة، وبخلاف ذلك تصبح مصالح البلاد عرضة للأهواء والتغيرات.

واخيرا ، وقبل كل ذلك لابد لنا من القول ان العراق اليوم في سبيل تدعيم سياسته الخارجية لابد له اولا من القيام بعدة خطوات واهمها :

١- الحرص على الاصلاح السريع لوزارة الخارجية المسئولة عن تنفيذ السياسة الخارجية للحكومة. فقد عانت وزارة الخارجية كغيرها من مؤسسات الدولة الاخرى من سياسات النظام السابق. غير ان سقوط ذلك النظام لفت الأنظار الى الحاجة الملحة في ان تبدأ عملية اعادة هيكلية جادة ورصينة لمؤسسات الدولة وبضمنها وزارة الخارجية. غير ان مؤشرات عديدة تدل على ان وزارة الخارجية لازالت تعاني من استمرار غياب سياسات حكومية واضحة ومترابطة، بسبب المحاصصة الطائفية والعرقية وتداعياتها السياسية منذ عام ٢٠٠٣، الامر الذي ساهم في تدني مستوى العمل الدبلوماسي العراقي والى هامشية انجازات السياسة الخارجية العراقية.

٢- أجراء مراجعة شاملة وجدية لسياسة العراق الخارجية. لقد كان لسياسات النظام السابق العدوانية الاثر الكبير في عزلة العراق وتخلف سافر لسياسته الخارجية فضلا عن تزامن ذلك مع العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية الاقليمية منها والدولية والتي قادت الى تهميش لدور العمل الدبلوماسي العراقي وتدنيه الى مستوى ممارسة العلاقات العامة الهامشية والاجراءات الوظيفية الروتينية البسيطة مما جعل السياسة الخارجية العراقية لم تكن بمستوى التحديات الكبيرة التي باتت تواجه العراق بعد التغيير.

## الهوامش والمصادر

١- حسين علاوي خليفة ، تخطيط السياسة الخارجية العراقية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ، في مجموعة باحثين ، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي ، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية ، بيت الحكمة ، ٢٠١١ ، ص ٢٨١

٢- المصدر نفسه ، ص ٢٨٢

٣- د. مازن اسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية ، بغداد ، مطبعة دار الحكمة ، ١٩٩١ ، ص ٢٤١

٤. خضر عباس عطوان، رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية العربية، بحث من كتاب: احتلال العراق الاهداف والنتائج والمستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤ ، ص ٣١٢.  
٥. السياسة الخارجية العراقية والأداء الدبلوماسي العراقي

[www.baytalhikma.iq/News\\_Details.php?ID=225](http://www.baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=225)

٦- اهداف السياسة الخارجية العراقية من منظور جيو سياسي

[www.iraq2020.org/print\\_top.php?id\\_top=106&p=topics&parm](http://www.iraq2020.org/print_top.php?id_top=106&p=topics&parm).

٧. د. ظاهرة محمد صكر، سياسة العراق الخارجية انجازات متواصلة وثقة في المستقبل، دراسة منشور الكترونيا في مركز دراسات النهرين.
٨. المصدر نفسه .
٩. تشارلز دان وكان اوغوز، تركيا والتعاطي في الشأن العراقي: التحديات والفرص للسياسة الخارجية الامريكية، معهد الشرق الاوسط، ٢٠١٣
١٠. المصدر نفسه.
١١. المصدر نفسه.
١٢. حسين الاسدي في حوار مع البيئة: الدبلوماسية العراقية ضعيفة ولا تؤدي دورها، جريدة البيئة، ٢٠١٤.
١٣. السياسة الخارجية العراقية والاداء الدبلوماسي العراقي، مصدر سبق ذكره.
١٤. علاقة العراق مع دول الجوار الإقليمي | جريدة الصباح الجديد، على الرابط [www.newsabah.com/wp/newspaper/45112](http://www.newsabah.com/wp/newspaper/45112)
١٥. المصدر نفسه.
١٦. د. عامر هاشم ، دراسة في اثر الفاعلين الايراني والتركي في المعادلة العراقية ، مجلة دراسات سياسية ، ع ١٤٤ ، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠٩ ، ص ٣٤
١٧. حسين الاسدي في حوار مع البيئة: الدبلوماسية العراقية ضعيفة ولا تؤدي دورها، جريدة البيئة، ٢٠١٤.
١٨. لشوان زولال، استراتيجيات البقاء: الأدوات الدبلوماسية للسياسة الخارجية لإقليم كردستان العراق، عرض: شادي عبد الوهاب، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والاعلام، مجلة Insight Turke ، العدد ٣، ٢٠١٢.
١٩. المصدر نفسه.
٢٠. معمر خولي، الاصلاح الداخلي في تركيا، دراسات وأوراق بحثية، الدوحة، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١، ص ٣.
٢١. المصدر نفسه.
٢٢. غياب الدبلوماسية التركية، <http://www.imn.iq/articles/---print---.387y>
٢٣. حسين الاسدي في حوار مع البيئة: الدبلوماسية العراقية ضعيفة ولا تؤدي دورها، جريدة البيئة، ٢٠١٤.
٢٤. لشوان زولال، استراتيجيات البقاء: الأدوات الدبلوماسية للسياسة الخارجية لإقليم كردستان العراق، عرض: شادي عبد الوهاب، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والاعلام